المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 18-08-2005 العـــدد : 4329
الصفحـات : 4 المسلسل : 20

فندت الأرقام والإحصائيات التي زعمها مستثمرو الخدمات العامة

«العمل»: القرار يدعم عمل مكاتب الخدمات للتعقيب للمنشآت وليس ضد المعقبين

المصـــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 18-08-2005
الصفحـات : 4
العـــدد : 4329
المسلسل : 20

القرار ليس جديدا وأمهلنا مكاتب الخدمات العامة فترة كافية لتسوية أمورها

د. غازي القصيبي

فهيد الغيثي من الرياض

أكدت وزارة العمل أنها تابعت خلال الفترة الماضية الحملة التي أثيرت حول تطبيق الوزارة لقرار مجلس الوزراء حول منع مكاتب الخدمات العامة من التعقيب في مكاتب العمل للشركات التي تزيد عمالتها الوافدة على 50 عاملا.

وقالت الوزارة "إن ما نشر من معلومات وإحصائيات بعيدة عن الدقة"، مشيرا إلى أنه من منطلق الحرص على توظيف أكبر عدد ممكن من المواطنين السعوديين في وظائف القطاع الخاص. فقد سبق أن اقترحت وزارة العمل على وزارة الداخلية أن لا يقبل من أي منشأة يعمل فيها 50 عاملا فأكثر تفويض أو توكيل مكتب خدمات عامة، وأن عليها أن توظف معتبا سعوديا خاصا وذلك بهدف إتاحة الفرصة الوظيفية للمواطنين في القطاع الخاص.

ووجه الأمير نايف بن عبد العزيز رئيس القوى العاملة وقتها بتشكيل لجنة من وزارة الداخلية، التجارة، ووزارة العمل، لدراسة ذلك، حيث تمت موافقة الأمير نايف على توصية اللجنة التي تضمنت بأنه (لا يجوز للمنشأة التي لديها 20 عاملا فأكثر أن توكل أو تفوض مكتب خدمات عامة وعليها أن تقوم بتوظيف معقب سعودي خاص أو أن يعمل صاحب المؤسسة أو من يفوضه من منسوبيها السعوديين بالتعقيب على المعاملات الخاصة بالمنشأة).

وأضافت وزارة العمل، تم تحديد هذه التوصية اعتبارا من 1423/8/1هـ وتم تأجيل البت في تنفيذ هذه التوصية، حتى يتم إعطاء الفرصة لأصحاب مكاتب الخدمات بتصحيح أوضاعهم وترتيب أمورهم. وفي تاريخ مجلس الوزراء رقم (157) 1424/6/13 د صدر قرار القاضي بالموافقة على اللائحة التنظيمية لمزاولة مهنة التعقيب على المعاملات لدى الجهات الحكومية والتي أشارت الفقرة (ب) من المادة السابعة منها على أنه يحظر على صاحب مكتب التعقيب الاتفاق على ممارسة أعمال التعقيب مع المؤسسات والشركات التي تزيد عمالتها الوافدة على 50 عاملا حيث تم زيادة العدد من 20 عاملا إلى 50 عاملا لإتاحة مجال أوسع أمام مكاتب الخدمات.

وأشارت الوزارة إلى أن القرار ليس جديدا وليس خاصا في وزارة العمل فحسب حيث أعطت الوزارة فرصة خلال الفترة الماضية بعد صدور قرار مجلس الوزراء المشار إليه وذلك لتتمكن مكاتب الخدمات العامة من تسوية أمورها وما مضى يعتبر مدة طويلة كافية.

وحول ما أثير من أن القرار سيؤدي إلى تسريح الآلاف، أكدت وزارة العمل أن ذلك ليس صحيحا، حيث إن القرار سيدعم مكاتب الخدمات للتعقيب للمنشآت التي تقل عمالتها عن 50 عاملا ويدعم توظيف السعوديين في شركات القطاع الخاص كمعتبين. وأكدت الوزارة التزامها بتطبيق هذا الإجراء، ناصحة في الوقت ذاته الشركات والمؤسسات بالتقيد بقرار مجلس الوزراء في هذا الخصوص. وبتعليمات الوزارة الصادرة لتنفيذه.

من جانبه قال لـ "الاقتصادية" أحمد المنصور الزامل وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية، "أن ما نشر في وسائل الإعلام عن تسريح 18 ألف سعودي يعملون في مكاتب الخدمات والتعقيب مبالغ فيه كثيرا، وأن الوزارة لم تصدر قرارا جديدا بل تطبق قرارا وزاريا سابقا ينص على إلزام كل شركة يزيد عدد عمالتها على 50 عاملا أن تعمل على توظيف معقب سعودي مقابل هذا العدد. مبينا أن التزام الشركات بهذا التوظف سيسهم في تسجيل أعداد كبيرة من السعوديين في هذا الجانب. مؤكدا استمرارية عمل هذه المكاتب وخصوصا أنها تقدم خدمات للعديد من الجهات ليس لوزارة العمل فحسب وإنما لجميع الجهات الحكومية والأهلية.

وكان عدد من المستثمرين في مجال الخدمات العامة ناقشوا في وقت سابق، رفع خطاب تظلم للحكومة ضد القرار القاضي بتعيين معقب لكل منشأة من القطاع الخاص تزيد فيها العمالة على 50 عاملا.

وبحث المستثمرون في اجتماع طارئ عقد في مقر الغرفة التجارية في الرياض، رفع خطاب تظلم لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ضد القرار، مؤكدين أنه يضر بمكاتبهم. إضافة إلى أنه يهدد بتسريح 75 ألف سعودي - على حد قولهم. وطالب المستثمرون في مجال الخدمات العامة في خطاب التظلم إعادة النظر في التحرك الحكومي الجديد، وأن لا يكون هناك سقف محدد لأعمال المكاتب. والتأكيد على أن القرار سيؤثر سلبا على نسبة السعودة وسيزيد من نسبة البطالة في المجتمع. وكانت وزارة العمل قد أصدرت أخيرا قرارا يقضي بإيقاف نحو 28601 مكتب خدمات عامة عن مزاولة مهنة التعقيب للمنشآت التي يزيد عدد العاملين فيها على 50 عاملا. وذلك لدعم قرار مجلس الوزراء القاضي بإحلال العمالة الوطنية محل الوافدة بمعدل سنوي محدد إلى أن تصل النسبة إلى 100 في المائة بشكل تدريجي. من جهته طالب ماجد العتيبي رئيس فريق لجنة الخدمات العامة في الغرفة التجارية في الرياض بضرورة الاستماع لوجهة نظر المستثمرين في مجال الخدمات العامة. إضافة إلى استحداث لجنة لدراسة وتقييم وضع المكاتب. ويعد هذا التحرك الثاني الذي تقوده مكاتب الخدمات ضد قرار المنع عند صدور اللائحة التنظيمية. حيث سبق أن رفع المستثمرون تظلما من القرار القاضي بمنع المكاتب من التعاقد مع الشركات والمؤسسات التي تمتلك 25 عاملا فأكثر، الأمر الذي أدى إلى تأجيل التنفيذ عامين آخرين، إلى أن تمت الموافقة أخيرا على رفع العدد من 25 إلى 50 عاملا.